TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/WG.4/10
3 January 1994
ARABIC
Original:ENGLISH

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الفريق العامل المخصص لتوسيع الفرص التجارية المتاحة
للبلدان النامية
الدورة الثالثة
جنيف، ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤
البند ٣(ج) من جدول الأعمال المؤقت

## النظر في المسائل الناجمة عن برنامج عمل الفريق العامل المخصص

## (ج) التعاون التقني

### التعاون التقني لتوسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية

### تقرير من أمانة الأونكتاد

### المحتويات


| الفصل | | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|---|
| | مقدمة ..... | ١ - ٢ | ٣ |
| الأول - | التعاون التقني من أجل تعزيز قدرات البلدان النامية على توريد الصادرات ..... | ٣ - ٢٠ | ٤ |

## المحتويات (تابع)


| الفصل | | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|---|
| الأول - (تابع) | ألف- وضع استراتيجيات في مجال السياسة العامة لتوسيع القدرات التصديرية | ٦ - ١٢ | ٤ |
| | باء- تعزيز بيئات الاستثمار لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية (والمحلية) المباشرة | ١٣ - ١٨ | ٦ |
| | جيم- تعزيز القدرات المؤسسية في مجال وضع السياسة الاقتصادية وإدارتها | ١٩ - ٢٠ | ٨ |
| الثاني - | التعاون التقني من أجل توسيع وتحسين فرص الأسواق التصديرية للبلدان النامية | ٢١ - ٣٦ | ١٠ |
| الثالث - | التعاون التقني من أجل تعزيز قدرات البلدان النامية على ترويج الصادرات وتسويقها | ٣٧ - ٤٠ | ١٥ |
| الرابع - | موارد التعاون التقني | ٤١ - ٥٣ | ١٧ |
| | ألف - أنشطة التعاون التقني ذات الصلة لنخبة من وكالات الأمم المتحدة | ٤٢ - ٥٠ | ١٧ |
| | باء - مدى كفاية الموارد لأغراض التعاون التقني | ٥١ - ٥٣ | ٢٠ |

## مقدمة

١ - تتمثل مهمة الفريق العامل المخصص لتوسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية، وفقا لاختصاصاته، في "تحليل الامكانيات ودراسة الوسائل لتوسيع الفرص التجارية للبلدان النامية من أجل تنويع وإنماء قدرتها على توريد الصادرات ولتوسيع وتحسين فرص أسواقها التصديرية". وفي هذا السياق، "يتعين على الفريق العامل تحديد المجالات التي ينبغي أن يتم فيها تعزيز التعاون التقني للنظر فيها"[١].

٢ - وقد قرر الفريق العامل المخصص في دورته الثانية، وفقا لبرنامج العمل الذي اعتمد في دورته الأولى[٢] ، أن يتناول مسألة التعاون التقني في دورته الثالثة[٣]. وبالتالي فقد أعد هذا التقرير لمساعدة الفريق في مداولاته بشأن التعاون التقني في إطار البند ٣(ج) من جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة. ويستند التقرير إلى خبرة الأمانة في مجال التعاون التقني فيركز على المتطلبات والاحتياجات العامة للبلدان النامية في مجال التعاون التقني فيما يتعلق ببناء القدرات التصديرية وتوسيع فرص الأسواق التصديرية، وتعزيز قدرات ترويج الصادرات وتسويقها.

## الفصل الأول
## التعاون التقني من أجل تعزيز قدرات البلدان النامية على توريد الصادرات

٣ - إن النمو المطرد لصادرات البلدان النامية يعتمد بشكل حاسم على عاملين رئيسيين: وجود نظام تجاري دولي مفتوح يتيح إمكانية الوصول إلى أسواق التصدير على أكمل وجه، ووجود قدرات توريدية لدى البلدان النامية تكون قادرة على المنافسة على المستوى الدولي.

٤ - ولا تزال هناك بلدان نامية عديدة تواجه مهمة بناء قواعد إنتاجية تتسم بالقدرة على المنافسة على المستوى الدولي مع تطوير قطاعات تتسم بالكفاءة في مجالات الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات. وتشتمل العوائق الرئيسية التي تواجه هذه البلدان في جانب العرض على ما يلي: الافتقار إلى موارد الاستثمار (بما في ذلك الموارد المالية الخارجية)؛ وحالات النقص في الأيدي العاملة الماهرة؛ وعدم كفاية القدرات التكنولوجية؛ وقصور الهياكل الأساسية المادية؛ وعدم وجود قطاعات خدمات متطورة بما فيه الكفاية (توفّر خدمات مثل العمليات المصرفية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل، والتسويق والتوزيع لخدمة قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة). وقد يظل من الصعب تذليل هذه المشاكل بسبب الافتقار إلى بيئة مؤاتية نتيجة لاتباع سياسات غير مناسبة واجراءات مرهقة. كما أن الافتقار إلى الاستقرار السياسي وإلى الاستمرارية في السياسات الحكومية يمكن أن يشكل حجر عثرة لأنه لا يسمح بوجود الأفق التخطيطي الأطول أجلا الذي يحتاج إليه أصحاب المشاريع القائمة على روح المبادرة وصانعو السياسة في تعزيز تنمية امكانيات توريدية تتسم بالقدرة على المنافسة على المستوى الدولي.

٥ - وعلى الرغم من أن المسؤولية عن تنمية قدرات توريد الصادرات تقع بصورة أساسية على عاتق البلدان النامية نفسها، فإن للمساعدة الدولية، ثنائية كانت أم متعددة الأطراف، دورا هاما في هذا المجال. كما أن طبيعة ومدى المساعدة المطلوبة أو اللازمة لتعزيز هذه القدرة على توريد الصادرات يتفاوتان من بلد إلى آخر وفقا للظروف الاقتصادية، ولا سيما مرحلة التنمية التي بلغتها الصناعات والمؤسسات. وقد بُذلت محاولة في هذا الفصل لوصف هذه الاحتياجات والمتطلبات.

### ألف- وضع استراتيجيات في مجال السياسة العامة لتوسيع القدرات التصديرية

٦ - إن البلدان النامية بحاجة إلى تطوير إطار متماسك وفعال للسياسة العامة من أجل معالجة القيود الخطيرة التي تقيد بناء قدرات لتوريد الصادرات تتسم بالقدرة على المنافسة على المستوى الدولي. وتشير تجربة بعض البلدان التي حققت نجاحا في هذا المجال إلى أن أي إطار فعال للسياسة العامة ينبغي أن يشتمل على عناصر للسياسة منها ما هو عام ومنها ما يتعلق بقطاعات محددة. فعلى المستوى العام، ما برح توجه السياسة يتمثل في ضمان استيفاء الشروط المسبقة اللازمة لبناء قدرات تصديرية

قادرة على المنافسة على المستوى الدولي. وهذه تشمل: إدارة اقتصادية كلية سليمة تدعم استقرار الأسعار واعتماد سعر صرف واقعي؛ وتعزيز روح المبادرة والمنافسة في الاقتصاد؛ وتنمية الموارد البشرية والتكنولوجيا؛ والتعبئة الكاملة للموارد المحلية، بما في ذلك من خلال سياسات الادخار والاستثمار الموجهة نحو النمو؛ وتحسين الهياكل الأساسية (مثل شبكات النقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والقدرة المؤسسية، وما إلى ذلك)؛ وتوافر الموارد المالية الخارجية. وقد اشتملت التدابير والحوافز المحددة الموجهة نحو القطاعات والصناعات ذات الإمكانات التصديرية على حوافز ضريبية ومالية؛ وسياسة استيراد تهدف إلى بلوغ المستوى الأمثل في إتاحة إمكانية الوصول إلى المدخلات المستوردة (مثل المواد الخام، والمكونات، والآلات أو قطع الغيار) بينما توفر في الوقت نفسه حماية مؤقتة من المنافسة من أجل تعزيز تنمية الصناعات "الناشئة".

٧ - ولئن كان من الممكن استخلاص الدروس من التجربة الناجحة لهذه البلدان في تصميم السياسات والاستراتيجيات لأغراض تنمية الصادرات، فإن كل بلد من البلدان النامية يحتاج إلى اختيار خليط من السياسات الخاصة به وفقا لظروفه الاقتصادية، ولا سيما مرحلة التنمية التي بلغتها صناعاته ومؤسساته المستندة إلى السوق. ويتمثل هدف التعاون التقني في هذا السياق في تسهيل وضع وتنفيذ استراتيجيات وتدابير فعالة في مجال السياسة العامة في البلدان النامية من أجل معالجة القيود الخطيرة التي تقيد تنويع وتعزيز قاعدة صادراتها عن طريق جملة أمور منها إتاحة إمكانية الاستفادة من فرص تبادل الخبرات فيما بين البلدان، والمعلومات التحليلية والمعلومات عن بحوث السياسة العامة، والمشورة التقنية.

٨ - ويمكن لأنشطة التعاون التقني بصفة خاصة أن تعالج، على أساس عام، المشاكل التي تواجه البلدان النامية في مجال تصميم وتنفيذ وتقييم سياساتها الصناعية والتجارية. وهناك أربعة مجالات تستحق اهتماما خاصا: مخططات حوافز التصدير، وبرامج التنمية القطاعية، وتحرير الواردات، وتطوير التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية.

٩ - وتدل التجربة على أن تصميم مخططات حوافز التصدير وتنفيذها الفعال يمكن أن يشكلا عملية معقدة. فالعديد من البلدان النامية تحتاج إلى المساعدة لتصميم تدابير الحوافز التي يمكن أن تتوافق مع المتطلبات الخاصة للاقتصادات الوطنية؛ ولضمان الادارة الفعالة للحوافز بدون الاجراءات البيروقراطية الروتينية التي لا داعي لها؛ ولرصد الكلفة الاقتصادية للحوافز بالنسبة للاقتصاد المحلي (عن طريق القيام مثلا بإنشاء آليات شفافة). وثمة حاجة خاصة للمساعدة في حالة أدوات ترويج الصادرات المعقدة من الناحية التقنية مثل مخططات تأمين وضمان ائتمانات التصدير.

١٠ - كما أن تصميم وتنفيذ برامج التنمية القطاعية من أجل تعزيز قدرة صناعات مختارة على التنافس على المستوى الدولي هما من المهام المثيرة للتحدي. وتشير التجربة إلى عدد من النقاط البالغة الأهمية: إختيار القطاع "الصحيح" الذي يراد تعزيزه؛ والتحديد الصحيح للقيود التي تواجه الصناعات التي يجري

تعزيزها؛ وتصميم التدابير الداعمة استجابة لاحتياجات قطاعية محددة؛ وتطبيق ضمانات مناسبة تكفل ألا يصبح الدعم القطاعي مصدر ريع اقتصادي دائم.

١١ - وقد أثبتت استراتيجيات تحرير الواردات التي يتم تصميمها وتنفيذها على نحو مناسب أنها أداة فعالة في تحسين تخصيص الموارد والقدرة التنافسية للصادرات على المستوى الدولي. وتدل المشاكل العديدة التي تواجه البلدان النامية في تنفيذ مثل هذه المخططات، وحالات الاخفاق في بلوغ هدف تعزيز القدرة التنافسية، على وجود حاجة كبيرة للمساعدة التقنية. وهناك إمكانيات واسعة للتعاون التقني. ومجالات المشاكل الرئيسية التي تواجه في تصميم استراتيجيات التحرير تتمثل في تدرج الاصلاحات و"إضفاء الطابع التعريفي" على الحواجز غير التعريفية، ووتيرة تحرير الواردات، وتخفيض التعريفات على مراحل والتوازن الصحيح بين التحرير الإجمالي والتحرير في قطاعات محددة. وتقتضي الاختلافات الواسعة فيما بين البلدان النامية من حيث أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اعتماد استراتيجيات مكيفة مع الاحتياجات الخاصة. وقد سلم مجلس التجارة والتنمية في استنتاجاته المتفق عليها في دورته التاسعة والثلاثين على أن التعاون التقني يمكن أن يساعد في تحسين تصميم وتنفيذ برامج تحرير التجارة. واعتبر أيضا أن الدعم الدولي ينبغي أن يتيح تعددية النهوج المعتمدة إزاء إصلاحات السياسة التجارية.

١٢ - إن تنمية التكنولوجيا والموارد البشرية، بما في ذلك اكتساب المهارات والتعليم التقني وعادات العمل المنضبط هي من الأمور البالغة الأهمية بالنسبة لتنمية قطاعات تصديرية قادرة على المنافسة ولتحقيق التنمية المطردة للقدرات التصديرية. وتبذل البلدان النامية جهودا لتكييف سياساتها التكنولوجية ولتعزيز قاعدة مواردها البشرية وترتيباتها المؤسسية سواء بالنسبة لحيازة التكنولوجيا من الخارج أو بالنسبة لاستيعابها وتطويعها وتوليدها ونشرها محليا. وتعاني أقل البلدان نموا بصفة خاصة من القيود التي تواجه في احداث التغييرات التكنولوجية والهيكلية اللازمة لتنمية صادراتها وقدرتها التنافسية. وثمة حاجة خاصة للتعاون التقني لمساعدة البلدان النامية: في تعزيز قدراتها التكنولوجية والابتكارية، بما في ذلك قدرتها على حيازة التكنولوجيا واستيعابها وتوليدها واستخدامها وتسويقها التجاري وذلك عن طريق جملة أمور منها وضع سياسات وتدابير فعالة وما يتصل بذلك من الترتيبات المؤسسية؛ وفي تحسين تكوين المهارات واستخدامها (ولا سيما في أقل البلدان نموا).

## باء - تعزيز بيئات الاستثمار لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية (والمحلية) المباشرة

١٣ - بالنظر إلى أهمية موارد الاستثمار في بناء قدرات التصدير، والافتقار إلى رأس المال الاستثماري (بما في ذلك الموارد المالية الخارجية) في العديد من البلدان النامية، فإنه لا يزال يتعين توجيه السياسات المحلية في هذه البلدان نحو إشاعة بيئة مؤاتية بدرجة أكبر لاجتذاب التدفقات الرأسمالية الخاصة. وقد أخذت التدفقات الرأسمالية الدولية الخاصة تتخذ على نحو متزايد شكل الاستثمار الأجنبي المباشر، واستثمارات الحافظة وعمليات الاقراض المكفول بسندات بدلا من الاقراض المصرفي. ومن الشروط التي

يتعين استيفاؤها ما يتمثل في تحرير الأسواق المالية وتوفر أوضاع نقدية مستقرة وممارسات سليمة في مجال الميزانية وأسواق مالية ورأسمالية معززة.

١٤- إن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يوفر للبلدان النامية رأس المال فقط، إذ إن العملية تنطوي أيضا على عناصر أخرى منها نقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية، وخلق فرص العمل وتدريب قوة العمل. كما يمكن للشركات الأجنبية أن تحفز المشاريع المحلية القائمة على روح المبادرة عن طريق توفير مصدر لتشجيع الابتكار والمنافسة، كما يمكنها أن تشجع الاستثمار المحلي. ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أيضا أن يلعب دورا هاما في تأمين امكانية الوصول الى الأسواق العالمية بالنسبة الى السلع التي يتم انتاجها في بلد نام مضيف.

١٥- كما أن طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر قد تغيرت. ففي الماضي كان معظم الاستثمار المباشر في البلدان النامية يهدف الى استغلال الموارد الطبيعية أو الى استبدال الواردات في حالة الصناعات التحويلية. وقد كان هذا النوع الأخير من الاستثمار يتم بدافع الحماية السوقية وليس بدافع تعزيز قطاع صناعي قادر على المنافسة في البلدان النامية المضيفة. إلا أن الاستثمار المباشر في مجال الصناعة التحويلية بهدف الانتاج لأسواق التصدير، ولا سيما في البلد الأصلي للمستثمر، قد اكتسب أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة. وقد ركز على البلدان التي أدت فيها السياسات المتبعة الى جعل التصدير نشاطا جذابا حيث تعتبر تكاليف العمل زهيدة بالنسبة الى انتاجيته وحيث حققت البلدان على نحو متزايد مستويات مهارات بشرية أكثر تقدما.

١٦- ويمكن لأنشطة التعاون التقني أن تهدف الى مساعدة حكومات البلدان النامية في تصميم برامج تشجيع الاستثمار وتعزيز القدرة المؤسسية على تشجيع وتسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وبصفة خاصة، يمكن مساعدة البلدان على ما يلي: `١` وضع أطر تنظيمية وأطر للسياسة العامة لاجتذاب التدفق المرجو للاستثمارات؛ `٢` استحداث استراتيجيات واساليب وأنشطة لتشجيع الاستثمار؛ `٣` إنشاء أو تعزيز مؤسسات تضطلع بمهمة تنظيم وتعزيز الاستثمار الأجنبي والمحلي المباشر.

١٧- وقد كانت مناطق تجهيز الصادرات بصورة عامة أداة ناجحة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي لبناء القدرات التصديرية. وقد قام عدد كبير من البلدان النامية بإنشاء مناطق لتجهيز الصادرات لتكون بمثابة صلة وصل لترويج الصادرات المصنعة وزيادة الخدمات، ولاجتذاب الاستثمار الأجنبي الموجه نحو التصدير. ويتطلب تخطيط وإنشاء وتشغيل مناطق تجهيز الصادرات خبرات متخصصة بالاضافة الى موارد مالية كافية. وقد دلت التجربة على أن الفوائد التي تحققها مناطق تجهيز الصادرات بالنسبة للاقتصادات المضيفة تشكل نقطة حساسة. ففي حالة عدد من هذه المناطق، يظهر أن العمليات لم تولد فوائد صافية بسبب حدوث أخطاء في التخطيط ووجود مشاكل تشغيلية أو بسبب عدم القدرة على اجتذاب ما يكفي من الاستثمارات لهذه المناطق.

١٨- ويمكن لأنشطة التعاون التقني أن تقيم الامكانات الاستثمارية والتصديرية للمناطق المزمع إنشاؤها، وأن تحدد المواقع الأمثل لإنشائها، وأن تضع القوانين والأنظمة ذات الصلة وتسدي المشورة بشأن الترتيبات الجمركية والجوانب التنظيمية لإدارة المناطق. وعلاوة على ذلك، يمكن لهذه الأنشطة أن تحدد احتياجات التخطيط المادية والمتطلبات المتصلة بالهياكل الأساسية وخدمات الدعم التجاري. كما يمكن إجراء تحليل مفصل للتكاليف والفوائد من أجل تقييم حجم حصائل العملة الأجنبية التي يمكن بشكل معقول توقع الحصول عليها من عمليات المناطق. كما يمكن للتعاون التقني أن يهدف الى تعزيز القدرات التشغيلية والترويجية لمناطق تجهيز الصادرات وبالتالي الى إقامة هياكل تنظيمية وإدارية فعالة مع توفير موظفين أكفاء ونظم تصميم وإجراءات لتقييم مقترحات الاستثمار وتعزيز قدرة مناطق تجهيز الصادرات على الاضطلاع بأنشطة ترويجية من أجل اجتذاب الاستثمارات الموجهة نحو التصدير. ويمثل توفير التدريب، سواء أثناء العمل أو في الخارج، عنصرا هاما من عناصر أنشطة المشاريع.

## جيم - تعزيز القدرات المؤسسية في مجال وضع السياسة الاقتصادية وإدارتها

١٩- إن الوكالات التقليدية لوضع السياسات العامة لحكومات البلدان النامية (وزارات وإدارات الصناعة والتجارة) كثيرا ما لا تكون مؤهلة تأهيلا كافيا من حيث القدرات الإدارية والتحليلية والبحثية لاعتماد خيارات مدروسة في مجال السياسة العامة ولإدارة برامج الحوافز الحكومية بكفاءة. وفي العديد من الحالات، لم يتكون لدى هذه الحكومات إدراك كامل للعلاقة الوثيقة بين التجارة والاستثمار والتكنولوجيا (بما في ذلك تنمية المهارات البشرية وحيازة التكنولوجيا)، الأمر الذي يقتضي وضع ترتيب مؤسسي مناسب في إطار الجهاز الحكومي. ومثل هذه العلاقة تستدعي استحداث نظم جديدة للتنسيق الحكومي فضلا عن آليات جديدة في الجهاز الحكومي تهدف جميعها الى تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد. فبدلا من النهج السابق القائم على الضوابط التنظيمية والرقابة، يلزم توفير بيئة تعاونية ومؤاتية من قبل الوكالات الحكومية. ولا يزال يتعين على معظم البلدان النامية أن تنشئ مؤسسات تمثيلية في القطاع الخاص مثل الروابط التجارية والصناعية وغرف التجارة. وقد كان الموجود من هذه المؤسسات يعنى بالدرجة الأولى في الماضي بمحاولة التأثير على الحكومات في بيئة تتسم بالضوابط الحكومية. وما يلزم الآن هو أن تقوم هذه المنظمات بتنمية القدرات التقنية لخدمة أعضائها. وهذا يتطلب مهارات جديدة وموارد جديدة ولا سيما فيما يتعلق بامكانية الوصول الى قواعد البيانات التي تشمل معلومات عن أوضاع السوق. ويمكن لهذه المنظمات أيضا أن تكون شريكة في مجال التعاون التقني. وأخيرا، فإن معظم البلدان النامية لم تستغل المهارات التقنية المتوفرة لدى الجامعات ومؤسسات البحوث في عملية استحداث السياسات وصياغتها ورصدها. ولذلك ينبغي إقامة صلات بين الحكومات وأوساط الأعمال التجارية والنقابات العمالية والأوساط الأكاديمية/مؤسسات البحوث من أجل بناء توافق في الآراء بشأن الاستراتيجيات الوطنية الفعالة التي تكفل بناء قدرات لتوريد الصادرات التي تتسم بالقدرة على المنافسة على المستوى الدولي.

٢٠- ولذلك فإن التعاون التقني في مجال بناء المؤسسات هو أمر أساسي. ويحتاج العديد من البلدان النامية، في تنمية قدراتها على توريد الصادرات، الى دراية تقنية لتعزيز وإعادة توجيه نظمها المؤسسية ولتحسين قدراتها في مجال رسم السياسات. وينبغي لبرامج المساعدة العامة المذكورة آنفا أن تخضع لاستعراض منتظم للتحقق من استمرارها في توليد فوائد صافية. وفي هذا السياق، يمكن إنشاء آليات شفافة لرصد تكاليف وفوائد هذه البرامج. كما يلزم وضع ترتيبات مؤسسية لحيازة التكنولوجيا وتطويعها. وأخيرا وليس آخرا، ثمة حاجة لبناء القدرة المؤسسية على تشجيع وتسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر[٤].

## الفصل الثاني
## التعاون التقني من أجل توسيع وتحسين فرص الأسواق التصديرية للبلدان النامية

٢١- يمثل وجود نظام تجاري دولي مفتوح يتيح امكانية الوصول الى الأسواق التصديرية على أكمل وجه عاملا رئيسيا في دعم نمو صادرات البلدان النامية ويجري بذل جهود لتوسيع وتحسين فرص الأسواق التصديرية للبلدان النامية وذلك في عدة سياقات: من خلال الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، وعن طريق ترتيبات التكامل والترتيبات التجارية الإقليمية، ومن خلال الاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف.

٢٢- ومن الجهود الرئيسية التي بذلت في السنوات الأخيرة على المستوى المتعدد الأطراف ما تمثل في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي استمرت لمدة سبع سنوات برعاية مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات). ووفقا لما نص عليه إعلان بونتا دل استي لعام ١٩٨٦، اشتملت المفاوضات على المواضيع التالية: التعريفات، والتدابير غير التعريفية، وزراعة المنتجات الاستوائية، والمنتجات القائمة على استخدام الموارد الطبيعية، والمنسوجات والألبسة، والاتفاقات والترتيبات المنبثقة عن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف (بما في ذلك مكافحة الإغراق، وإجراءات تراخيص الاستيراد، وما الى ذلك)، والاعانات والتدابير التعويضية، وتسوية المنازعات، وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (بما في ذلك التجارة في السلع المقلدة)، وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، وأداء نظام الغات، والخدمات.

٢٣- وفي حين أن عدة من هذه المواضيع تندرج في نطاق الفئة التقليدية للقضايا المتصلة بامكانية الوصول الى الأسواق، فإن محور الجهود الرامية الى تحسين امكانية وصول السلع والخدمات الى الأسواق قد تجاوز النطاق التقليدي للتدابير التي تتخذ عند الحدود، مثل التعريفات والقيود الكمية التي كانت محور جولات سابقة. كما أن عددا من القضايا المشمولة بالمفاوضات تندرج في نطاق فئة القضايا المتصلة بوضع القواعد والقضايا المؤسسية التي لا تؤثر على توزيع الحقوق والالتزامات ضمن النظام التجاري المتعدد الأطراف فحسب، بل إنها تؤثر أيضا على البيئة التنافسية لمزاولة التجارة الدولية وعلى نطاق السياسات المحلية الرامية الى تشجيع تنمية الصناعات التصديرية.

٢٤- ومن المحتمل أن يكون لنتائج جولة أوروغواي تأثير رئيسي على الفرص التجارية للبلدان النامية. وبالنظر الى المجموعة المعقدة من الاتفاقات الناشئة عن ذلك والتي تشمل المجموعة المتنوعة والواسعة من المجالات المذكورة أعلاه، فسيكون لأنشطة التعاون التقني دور بالغ الأهمية ليس فقط بالنسبة لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ نتائج الجولة عن طريق جملة أمور منها تكييف قوانينها وأنظمتها الوطنية بحيث تتوافق مع الاتفاقات المنبثقة عن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وإنما أيضا

بالنسبة لمساعدة هذه البلدان على تحديد الفرص التجارية المتاحة بموجب الإطار المتعدد الأطراف الجديد للتجارة الدولية وعلى الاستفادة الكاملة من هذه الفرص.

٢٥- وفيما يتعلق بفرص الأسواق التصديرية، يمكن للتعاون التقني أن يهدف الى مساعدة البلدان النامية عن طريق جملة أمور منها توفير المعلومات عن تدابير الرقابة التجارية المتبقية (من خلال القيام مثلا بتوفير قواعد بيانات ونظم معلومات عن تدابير الرقابة التجارية في الأسواق الرئيسية) التي تؤثر على مختلف الفئات القطاعية للسلع ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية؛ وتوفير الخدمات الاستشارية والتدريبية لتعزيز القدرات الوطنية على صياغة وتنفيذ استراتيجيات تصديرية في سياق القواعد (الاتفاقات) التجارية الدولية الجديدة التي تؤثر على امكانية الوصول الى الأسواق؛ وتحديد الفرص المتاحة لزيادة مشاركة البلدان النامية في تجارة الخدمات؛ وتحديد وتحليل القضايا ذات الصلة بالفرص التصديرية للبلدان النامية لأغراض المفاوضات التجارية التي يمكن أن تعقد في المستقبل.

٢٦ - ومن الترتيبات التجارية الأخرى ذات الصلة التي يحتمل أن تكون لها في السنوات القادمة أهمية مستمرة بالنسبة لتوسيع وتحسين فرص الأسواق التصديرية للبلدان النامية ما يشمل النظام المعمم للأفضليات التي تمنحها البلدان المتقدمة للبلدان النامية، والنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، وترتيبات التكامل الاقليمي والترتيبات التجارية فيما بين البلدان النامية، والاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ومنها مثلا مبادرة حوض البحر الكاريبي، واتفاق التجارة الحرة لبلدان أمريكا الشمالية، واتفاقية لومي وغيرها من الاتفاقات التجارية التي عقدتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع البلدان النامية. وفي هذا السياق، تنبغي ملاحظة امكانيات زيادة التجارة بين البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول في أوروبا الوسطى والشرقية.

٢٧ - وتشتمل الحاجة الى التعاون التقني في المجال العام للترتيبات التجارية الخاصة على ما يلي:

(أ) تحديد سبل ووسائل تحسين نظام الأفضليات المعمم وغيره من برامج التجارة التفضيلية من أجل تحسين مساهمتها في توسيع الفرص التصديرية لصالح البلدان النامية؛

(ب) الدعم التقني، بما في ذلك الخدمات الاستشارية، لتعزيز ترتيبات التكامل الاقتصادي والترتيبات التجارية فيما بين البلدان النامية على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية؛

(ج) المساعدة في تحديد الفرص التجارية للبلدان النامية مع البلدان التي تمر بمرحلة تحول في أوروبا الوسطى والشرقية و الاستفادة من هذه الفرص بما في ذلك، في جملة أمور أخرى، تجميع ونشر المعلومات عن التغيرات والاصلاحات في السياسات التجارية الخارجية لهذه البلدان، وتحديد سبل ووسائل جديدة لتوسيع التجارة مع هذه البلدان، ولا سيما عن طريق متعهدين تجاريين جدد وترتيبات دفع جديدة؛

(د) المساعدة في رصد وتحليل الآثار المحتملة لترتيبات التكامل الاقليمي الرئيسية على فرص الأسواق التصديرية للبلدان النامية، بما في ذلك اتفاق التجارة الحرة لبلدان أمريكا الشمالية، وإنشاء سوق وحيدة من قبل الجماعة الأوروبية، والاتفاقات الأوروبية التي عقدتها الجماعة الأوروبية مع بعض البلدان التي تمر بمرحلة تحول في أوروبا الوسطى والشرقية، ومختلف تجمعات التكامل فيما بين البلدان النامية.

٢٨ - وهناك ثلاث قضايا تجارية دولية عامة يحتمل أن تكون في مقدمة القضايا المطروحة في فترة ما بعد جولة أوروغواي والتي لها تأثير هام على فرص الأسواق التصديرية للبلدان النامية. وهذه تتعلق بما يمكن أن يترتب على التدابير البيئية وسياسات التكيف الهيكلي والممارسات التجارية التقييدية وسياسات المنافسة من آثار على الفرص السوقية.

٢٩ - ومن منظور بيئي، يمكن لتوسيع الفرص التجارية للبلدان النامية أن يشتمل على السعي بنشاط إلى ايجاد فرص سوقية جديدة من خلال ترويج المنتجات المؤاتية للبيئة والسعي إلى تخفيف ما يمكن أن يترتب على الأنظمة والسياسات والمعايير البيئية من آثار ضارة على صادراتها. وقد أصبحت الاعتبارات البيئية بالإضافة إلى اعتباري السعر والأداء تشكل على نحو متزايد عاملا في تحديد الطلب الاستهلاكي. كما أن الأنظمة البيئية قد أخذت تولد فرصا جديدة لشركات الأعمال التجارية والمصدرين الذين يتعاملون بالتكنولوجيات والمنتجات المؤاتية للبيئة. ولذلك فإن "الاستهلاك الأخضر" يمكن أن يتيح لأصحاب الصناعات والمصدرين فرصا سوقية تمكنهم من كسب ولاء المستهلك الواعي بيئيا.

٣٠ - إلا أن الأنظمة والمعايير البيئية قد تؤثر تأثيرا معاكسا أيضا على الفرص التجارية للبلدان النامية عن طريق تخفيض القدرة التنافسية لصادراتها بل حتى حرمانها في بعض الحالات من إمكانية الوصول إلى أسواق معينة. وهذا يرجع إلى عدد من الأسباب منها أن الافتقار إلى المعلومات عن المعايير البيئية القائمة والناشئة في أسواقها الرئيسية وعدم إلمامها بالاجراءات الادارية واجراءات الاختبار المتعلقة باصدار الشهادات للمنتجات على أساس بيئي يمكن أن يضع المصدرين من البلدان النامية في وضع غير مؤات إلى حد بعيد. والسبب الثاني هو أن كلفة الامتثال للمعايير الناشئة في الأسواق الخارجية يمكن أن تكون عالية إذا تعين أن تتحملها تجارة الصادرات وحدها. وهذه المشكلة يمكن أن تتفاقم إذا ما تفاوتت المعايير تفاوتا كبيرا بين مختلف أسواق الصادرات. ثالثا، إذا كان يتعين استيراد عمليات وتكنولوجيات الانتاج السليمة بيئيا من البلدان المتقدمة، فإن هذا يمكن أن يعني نفقات رأسمالية مرهقة بالنسبة للبلدان النامية التي تعاني من ندرة رأس المال.

٣١ - ويمكن لأنشطة التعاون التقني أن تهدف إلى سد فجوة المعلومات التي تواجه البلدان النامية فيما يتعلق بالأنظمة البيئية في الأسواق الرئيسية، وإلى ضمان المزيد من التنسيق فيما بين الحكومات في وضع الأنظمة والمعايير البيئية (بما في ذلك وضع العلامات البيئية) وإلى تخفيض كلفة إمتثال البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا من بينها، لمعايير بيئية أعلى من تلك القائمة حتى الآن في الاقتصاد العالمي.

٣٢ - وفي ظل نظام تجاري دولي أكثر انفتاحا، ستؤدي عملية إضفاء الطابع العالمي على الانتاج والتجارة إلى زيادة التركيز على سياسات التكيف الهيكلي وأثرها على الفرص التصديرية. وتتلاقى مصالح جميع البلدان في وجود عملية دينامية من التغيير والتكيف مع تغير الميزة النسبية والقدرة التنافسية على المستوى الدولي. ولهذه البلدان مصلحة مشتركة في اعتماد سياسات وتدابير من شأنها أن تسهل هذه العملية. وتوجد الآن أدلة قاطعة على أن بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة في حاجة إلى إعادة تشكيل قطاعات الانتاج التي أخذت تفقد فيها قدرتها التنافسية في التجارة الدولية أو إلى التخلي عن هذه القطاعات. وقد تجد بعض البلدان النامية الأكثر تقدما نفسها في الوضع ذاته على نحو متزايد. وتواجه الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول مشكلة مماثلة ولكن على نطاق أوسع. إذ يتعين عليها أن تعيد تأهيل كل قواعدها الإنتاجية تقريبا حيث أن هذه القواعد قد فقدت بصورة عامة قدرتها التنافسية. ولا يزال العديد من البلدان النامية يشهد عملية إنمائية تنطوي على بناء قدرات التوريد استنادا إلى قاعدة أوسع بدلا من إعادة تشكيل فرادى القطاعات الإنتاجية. وهناك بلدان نامية عديدة لا تزال تحتاج إلى الدعم الخارجي في هذا الصدد.

٣٣ - ويمكن لأنشطة التعاون التقني أن تركز على تحديد القطاعات التي يلزم أن تخضع لعملية تكيف هيكلي من وجهة النظر الشاملة، وأنواع التكيفات اللازمة والممكنة، والسياسات والتدابير الملائمة.

٣٤ - ويمكن للممارسات التجارية التقييدية التي تنتهجها الشركات الخاصة، بما في ذلك سلوك الشركات الكبيرة المانع للمنافسة في الأسواق المحلية والدولية، أن يعيق أو يلغي الفرص السوقية للبلدان النامية التي تنشأ عن تحرير التدابير التعريفية وغير التعريفية المؤثرة على التجارة الدولية. وعلى الرغم من أن قوانين وأنظمة المنافسة كثيرا ما تكون قائمة ومطبقة على المستوى الوطني، فإن هذا لا ينطبق بالقدر نفسه أو أنه لا ينطبق على الإطلاق على المستوى الدولي. وينبغي للبلدان المتقدمة والنامية أن توسع نطاق جهودها من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية التي تؤثر تأثيرا معاكسا على فرصها التجارية عن طريق تعزيز التعاون والمشاورات في المجالات التي توجد فيها علاقة متبادلة بين السياسات التجارية وسياسات المنافسة.

٣٥ - وعلى الرغم من أنه يمكن إحراز تقدم حقيقي إذا ما التزمت جميع البلدان بأحكام مجموعة الأمم المتحدة للمبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية، فقد تكون هناك حاجة لوجود إطار معياري جديد متعدد الأطراف لتعريف وتنظيم الروابط بين سياسات المنافسة والسياسات التجارية. فمن خلال الربط بين سياسة المنافسة والسياسة التجارية، يمكن إخضاع الحواجز التي تضعها الشركات الخاصة أمام التجارة لضوابط النظام التجاري الدولي. وهذا يكفل فوائد تحرير التجارة، ويعبر عن حقائق المنافسة العالمية ويضمن وجود "ساحة لعب مستوية" بالنسبة لجميع الشركات التجارية وجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية وشركاتها.

٣٦ - وبالاضافة إلى مساعدة البلدان النامية في صياغة و/أو تنفيذ التشريعات والاجراءات الخاصة بمكافحة الممارسات التجارية التقييدية، يمكن لأنشطة التعاون التقني أن تهدف إلى: توفير المعلومات والتحليلات عن أثر الممارسات التجارية التقييدية على التجارة الدولية، فضلا عن العلاقة المتبادلة بين المنافسة والتجارة الدولية مع التشديد بصفة خاصة على الفرص التجارية للبلدان النامية؛ ووضع مبادئ توجيهية بشأن سياسة المنافسة في التجارة الدولية.

## الفصل الثالث

# التعاون التقني من أجل تعزيز قدرات البلدان النامية على ترويج الصادرات وتسويقها

٢٧ - إن أنشطة ترويج الصادرات وتسويقها تكمل الجهود الوطنية الرامية إلى بناء قدرات توريد الصادرات القادرة على المنافسة وإلى اختراق الأسواق الأجنبية وتشكل عنصرا هاما من عناصر هذه الجهود. ويتطلب الاختراق الناجح للأسواق الدولية توفر قدرات وطنية على تحديد الفرص التصديرية من خلال المعلومات التجارية والبحوث السوقية، وعلى تطوير منتجات وخدمات قابلة للتصدير وتكييفها مع احتياجات وأذواق المستهلكين في الأسواق الأجنبية، وعلى التطبيق الفعال لتقنيات وتدابير تسويقية وترويجية لاستغلال الفرص التصديرية المحددة. إلا أن العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، تفتقر إلى مثل هذه القدرات. وبالتالي فإنه بالنسبة لمعظم البلدان النامية، تعتبر خدمات ومرافق دعم التجارة التي تتسم بالكفاءة في مجالات مثل المعلومات التجارية والبحوث السوقية، وتطوير وتصميم المنتجات، وإدارة النوعية، والتعبئة، وتمويل الصادرات، والتدريب في مجال إدارة الصادرات، أمورا أساسية لنجاح عملية التصدير. وتتسم هذه الخدمات والمرافق بأهمية خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المراحل الأولى لجهودها الرامية إلى تنمية الصادرات.

٢٨ - ولئن كان عدد من البلدان النامية قد تمكن من إنشاء مجموعة من مؤسسات التصدير، العامة منها والخاصة، التي توفّر لمصدريها خدمات ومرافق فعالة لدعم التجارة في كل أو بعض المجالات المذكورة أعلاه، فإن احتياجات أقل البلدان نموا تظل كبيرة بصفة خاصة في هذا المجال.

٢٩ - وهناك حاجة لزيادة التعاون التقني من أجل تعزيز القدرة المؤسسية للبلدان النامية في أنشطة تسويق وترويج الصادرات، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء وتعزيز مؤسسات ومرافق الخدمات التجارية في القطاعين العام والخاص، وإلى تنمية الموارد البشرية بما في ذلك تدريب الموظفين على ادارة برامج تنمية وترويج تجارة الصادرات فضلا عن جميع جوانب تسويق الصادرات. كما أن هناك حاجة للتعاون التقني للمساعدة في سد الفجوة القائمة في تدفقات المعلومات التجارية بين البلدان النامية والأسواق العالمية. ومن المجالات ذات الأولوية العليا ما يتمثل في توفير قواعد بيانات ومنهجيات مناسبة لتنظيم خدمات المعلومات التجارية الفعالة في البلدان النامية، إما بطريقة تقليدية أو باستخدام النظم والشبكات المتقدمة من الناحية التكنولوجية.

٤٠ - وقد قام عدد من البلدان المتقدمة بإنشاء مكاتب وطنية للترويج للواردات من أجل توفير المعلومات عن الأسواق وخدمات وتسهيلات ترويج التجارة للمصدرين (ومؤسسات التصدير) في البلدان النامية التي تسعى إلى الدخول في أسواقها. ويتسم هذا النوع من المساعدة بأهمية خاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا - التي لديها احتياجات خاصة ولا سيما في مجال تنويع المنتجات والأسواق - من أجل دعم جهودها الرامية إلى زيادة قدرتها على التصدير. وينبغي للبلدان الأكثر تقدما أن تضع برامج للمساعدة في الترويج للواردات، ولا سيما لصالح أقل البلدان نموا. وهذا يمثل إحدى الطرق لمساعدة هذه البلدان على مواجهة ما تثيره عملية العولمة المستمرة للتجارة الدولية من تحديات في مجال التسويق وترويج الصادرات.

## الفصل الرابع
## موارد التعاون التقني

٤١ - تتمثل مصادر التعاون التقني الرئيسية للبلدان النامية في برامج التعاون التقني الثنائية المعقودة مع البلدان المتقدمة وأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها المؤسسات المتعددة الأطراف. ويستعرض هذا الفصل بإيجاز أنشطة التعاون التقني الحالية لنخبة من المؤسسات المتعددة الأطراف، ولا سيما مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بقدر ما تتصل هذه الأنشطة بتوسيع الفرص التجارية للبلدان النامية فيما يتعلق ببناء قدراتها التصديرية، وتوسيع فرص الأسواق التصديرية، وتعزيز القدرة على تسويق الصادرات وترويجها.

### ألف - أنشطة التعاون التقني ذات الصلة لنخبة من وكالات الأمم المتحدة

#### الأونكتاد

٤٢ - يشتمل برنامج الأونكتاد للتعاون التقني في القطاع التجاري على عدة مجالات عمل تهدف إلى تذليل العقبات التي تعيق أو تبطل المصالح التجارية للبلدان النامية. وهذه البرامج تشمل[٥]:

- توفير الخدمات الاستشارية والتدريب لاستغلال الفرص التجارية في إطار الترتيبات والآليات التجارية القائمة، بما في ذلك نظام الأفضليات المعمم والقوانين التجارية الأخرى، ولتذليل الحواجز التعريفية وغير التعريفية، بما في ذلك الممارسات التجارية التقييدية؛
- إسداء المشورة وبناء القدرات فيما يتصل بالمفاوضات التجارية؛
- المساعدة في تعزيز قدرة البلدان النامية على ادارة المرافق والخدمات المتصلة بالتجارة الدولية، بما في ذلك تحسين الاجراءات التجارية، وإمكانية الوصول إلى المعلومات التجارية، وتعزيز الادارة الجمركية، والخدمات المالية بما في ذلك التأمين، والنقل البحري والنقل المتعدد الوسائط، والموانئ بما في ذلك التسهيلات المتصلة بالمرور العابر؛
- البرامج التدريبية لبناء القدرات من أجل تنمية الموارد البشرية في القطاع التجاري؛
- المساعدة في إنشاء إطار للمؤسسات والسياسات العامة من أجل تسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك الخدمات الاستشارية في تقييم المقترحات المقدمة من الشركات الأجنبية والتفاوض حول الترتيبات التعاقدية.

٤٣ - ويتم تمويل أنشطة التعاون التقني للأونكتاد من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومساهمات طوعية ومساهمات في صناديق استئمانية من فرادى البلدان المتقدمة والنامية، والمؤسسات المالية والصناديق الإنمائية.

## مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات

٤٤ - يعمل مركز التجارة الدولية مع البلدان النامية لوضع برامج وطنية فعالة لترويج التجارة وتنمية الصادرات، وللمساعدة في توسيع صادراتها وتحسين عملياتها الاستيرادية. وهذا يشمل(٦):

- وضع إطار للتعاون في مجال ترويج التجارة وتنمية الصادرات بين الحكومة وقطاعات الأعمال، بما في ذلك تعزيز الهيكل التنظيمي، واستراتيجيات وبرامج مؤسسات ترويج التجارة وتنمية الصادرات، وغرف التجارة وغيرها من منظمات الأعمال؛ واستحداث أو تعزيز الخدمات التجارية الضرورية في مجالات مثل تعبئة الصادرات، وإدارة نوعية الصادرات، وتمويل الصادرات، وتطوير مشاريع الصادرات، وتحديد التكاليف والأسعار، والجوانب القانونية للتجارة الخارجية، والاتصالات في مجال ترويج التجارة والتمثيل التجاري الوطني في الخارج، والمشاريع المشتركة الموجهة نحو التصدير، وترويج التجارة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما إلى ذلك.
- إيجاد فرص سوقية لمنتجات التصدير التقليدية منها وغير التقليدية، بما في ذلك السلع الأساسية؛ وتصميم وتنفيذ استراتيجيات لتسويق الصادرات؛ وتكييف وتطوير منتجات جديدة لأغراض التصدير؛ وتحسين التوزيع المادي للصادرات والواردات؛ وترويج صادرات الخدمات الاستشارية التقنية.
- تحسين عمليات وتقنيات الاستيراد من أجل الاستغلال الأمثل للموارد النادرة من العملات الأجنبية من خلال اعتماد أساليب فعالة لإدارة الواردات؛ واتباع ممارسات كفؤة في إدارة المشتريات والمواد؛ وتوفير المعلومات عن أسواق الواردات.
- توفير التدريب على تقنيات التصدير والاستيراد لصالح المسؤولين الحكوميين والمسؤولين التنفيذيين والمؤسسات في مجال الأعمال؛ وتعزيز المؤسسات التدريبية؛ وإجراء البحوث وتطوير أدوات ومنهجيات التدريب في مجال التجارة الخارجية.

٤٥ - ويتم توفير التمويل لأنشطة التعاون التقني لمركز التجارة الدولية في البلدان النامية عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من المنظمات الدولية ومن مساهمات طوعية مقدمة من فرادى البلدان المتقدمة والنامية. وتتألف المساهمات الطوعية إما من صناديق استئمانية مخصصة للمشاريع في بلدان أخرى أو من أموال استئمانية توفّر للمشاريع في بلد المانح نفسه.

## منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

٤٦ - تقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بتشجيع التعاون الدولي من أجل التصنيع على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والقطاعية. وهي تسعى إلى تشجيع وتعجيل التنمية الصناعية في البلدان النامية. وتشتمل المساعدة المقدمة من اليونيدو إلى البلدان النامية على(٧):

- تقديم المساعدة الاستشارية للحكومات بشأن صياغة وتخطيط السياسات الصناعية؛
- تعزيز الاستثمار في الصناعة في البلدان النامية بوسائل منها مكاتب دائرة اليونيدو لتشجيع الاستثمار الموجودة في كولونيا وباريس وطوكيو وفيينا وواشنطن العاصمة ووارسو وزيوريخ من أجل تسهيل الاتصالات بين رجال الأعمال والحكومات في البلدان النامية ونظرائهم في المراكز الصناعية والمالية في العالم الصناعي؛
- توفير المعلومات بما في ذلك الاحصاءات والدراسات المتعلقة بصناعات أو بلدان معينة، ومصادر المعلومات التكنولوجية، والمعلومات المتعلقة ببراءات الاختراع، والتكنولوجيا الصناعية والاتصال بشبكات المؤسسات ومصارف البيانات القائمة التي تتوفر لديها معلومات تكنولوجية؛
- العمل كمحفل للمشاورات يجمع بين ممثلي الحكومات والصناعة والنقابات العمالية لتبادل المعلومات بشأن الامكانيات العالمية لقطاعات صناعية معينة. وتشتمل القطاعات الرئيسية على الآلات الزراعية، ومواد البناء، والسلع الرأسمالية، والأسمدة، وتجهيز الأغذية، والحديد والصلب، والجلود والمنتجات الجلدية، والبتروكيمياويات، والمستحضرات الصيدلانية، والخشب والمنتجات الخشبية؛
- تقديم المساعدة للبلدان النامية لتحديد احتياجاتها من العاملين ذوي مستويات المهارات المختلفة، وما ينطوي عليه ذلك من احتياجات تدريبية، ولوضع السياسات المناسبة` وتنظيم البرامج المتخصصة من خلال تدريب المجموعات وتوفير الزمالات والجولات الدراسية.

٤٧ - وتمول أنشطة اليونيدو في مجال المساعدة التقنية أساسا عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد تم إنشاء صندوق التنمية الصناعية لتوفير تمويل مكمل للتمويل المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويتلقى صندوق التنمية الصناعية، بوصفه الصندوق الطوعي الرئيسي لليونيدو، مساهمات من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك من المصادر غير الحكومية.

## منظمة الأغذية والزراعة

٤٨ - إن أنشطة المساعدة والتعاون التقنيين لمنظمة الأغذية والزراعة من أجل دعم التنمية الزراعية في البلدان النامية تتعلق بتحديد وصياغة وتنفيذ ورصد وتقييم البرامج والمشاريع في مجالات مثل المحاصيل، وتربية المواشي، وتطوير البحوث والتكنولوجيا، والتغذية، وتحليل السياسات الزراعية، ومصائد الأسماك، والحراجة والموارد الطبيعية. وتشتمل المساعدة بصفة خاصة على ما يلي(٨):

- إسداء المشورة للحكومات بشأن السياسات الزراعية والتخطيط الزراعي؛
- توفير المعلومات - للمزارعين والعلماء وأخصائيي التكنولوجيا والتجار والمسؤولين عن التخطيط الحكومي - بشأن كل جانب من جوانب الزراعة (بما في ذلك الانتاج والعرض والطلب والأسعار والتكنولوجيا)؛

- المساعدة في مجال الاستثمار من خلال مركز الاستثمار التابع للمنظمة من أجل مساعدة البلدان النامية على إيجاد رأس المال الخارجي الذي تحتاج اليه للنهوض بزراعتها، بما في ذلك تقديم المساعدة لكل من المقترضين والمؤسسات المالية لإعداد وتنفيذ وتقييم المشاريع.

٤٩ - ويتم توفير معظم الأموال المتاحة لأنشطة المساعدة التقنية التي تقدمها منظمة الأغذية والزراعة للبلدان النامية من موارد خارجة عن الميزانية تتاح من خلال ترتيبات مختلفة. وتتمثل المصادر الرئيسية لهذه الأموال في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق الاستئمانية التي تتألف من مساهمات مباشرة مقدمة من الحكومات والمؤسسات الأخرى.

### الوكالات الأخرى للأمم المتحدة

٥٠ - تضطلع منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وغيرهما من وكالات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، كل في مجال اختصاصها، بأنشطة تعاون تقني تؤثر على التنمية الاجمالية للقدرات، بما في ذلك تدريب وتعليم القوى العاملة، في البلدان النامية.

## باء - مدى كفاية الموارد لأغراض التعاون التقني

٥١ - إن الوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة لا تتوفر لديها في الغالب، كما ذكر آنفا، أموال خاصة بها لتمويل أنشطة التعاون التقني. بل إنها تعمل كوكالات مشاركة ومنفذة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يمثل في الغالب المصدر الرئيسي لأموالها المخصصة لأغراض التعاون التقني. وتكمل الأموال التي توفّر من هذا المصدر بمساهمات طوعية ومساهمات في الصناديق الاستئمانية من فرادى البلدان المتقدمة والنامية. وتشتمل المصادر الأخرى للأموال وكذلك للدعم التقني على المؤسسات المالية المتعددة الأطراف (مثل مصارف التنمية الإقليمية) والصناديق الإنمائية.

٥٢ - وعلى الرغم من أن الأموال المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد شكلت الأغلبية العظمى من الأموال المتاحة لأغراض التعاون التقني المتعدد الأطراف، فإن المساهمات الطوعية المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كانت في المستقبل القريب دون المستويات المستهدفة، مما يعني أن موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي آخذة في الانخفاض. كما أن الأموال الاستئمانية التي تقدمها البلدان النامية لا تتزايد بالأرقام الحقيقية. ومن التطورات المشجعة ما تمثل في زيادة عدد المشاريع الممولة من خلال أموال تتيحها البلدان المتلقية نفسها. إلا أنه بالنظر إلى ضعف الوضع المالي للعديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، فإن ما يتوفّر من هذه المصادر يظل محدودا حتما.

٥٣ - وإذا أريد للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا من بينها، أن تتصدى للتحديات التي تواجه صانعي السياسة وقطاعات الأعمال فيها نتيجة لاستمرار عملية اضفاء الطابع العالمي على التجارة الدولية، وللاستفادة من الفرص التجارية المتاحة، فسيلزم أن تكون هناك زيادة كبيرة في أنشطة التعاون التقني في السنوات القادمة. ومن شأن زيادة التعاون وتحسين التنسيق فيما بين الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمانحين الثنائيين في توفير المساعدة في مجال التعاون التقني لدعم برامج وطنية محددة بشكل متقن بغية تعزيز القدرات التصديرية في البلدان النامية أن يساعد على تحقيق نتائج أفضل وأسرع بالنسبة لكل وحدة من وحدات الإنفاق على المساعدة.

## الحواشي

(١) اختصاصات الفريق العامل المخصص لتوسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية (TD/B/1323/Vol.II)، الجزء الأول - جيم ، الفقرتان ١ و٥.

(٢) TD/B/WG.4/3-TD/B/39(2)/15، المرفق الثاني.

(٣) TD/B/WG.4/L.6.

(٤) كما يلزم بناء القدرات فيما يتعلق بترويج الصادرات وتسويقها (انظر الفصل الرابع أدناه).

(٥) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر: الأونكتاد "التعاون التقني لأغراض التجارة والتنمية" UNCTAD/EDM/JTC/2؛ والأونكتاد "استعراض أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني وتمويل هذه الأنشطة، استكمال احصائي سنوي ١٩٩٢"، TD/B/WP/82.

(٦) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر مركز التجارة الدولية "ترويج الصادرات وتسويقها" TD/B/WG.4/Misc.11.

(٧) اليونيدو، "ما هي اليونيدو؟"؛ واليونيدو "التقرير السنوي للمدير العام عن أنشطة المنظمة لعام ١٩٩٢" IDB.11/11 - GC.5/10.

(٨) منظمة الأغذية والزراعة "ما هي، وماذا تفعل"؛ ومنظمة الأغذية والزراعة، "حولية المشاريع الميدانية، ١٩٩٢".

- - - - -